سياسة تركيا البلقانية ما بعد الحرب الباردة ١٩٩١– ٢٠٠١

عبد شاطر عبد الرحمن

مدرس مساعد/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

ملخص البحث

يحتل إقليم البلقان مكانة مهمة في الإدراك الإستراتيجي التركي، لاعتبارات الجوار الجغرافي والارتباطات القومية والدينية، إذ توجد هناك أقليات تركية في العديد من الدول البلقانية، كما إن نسبة مهمة من سكان تركيا ذو أصول بلقانية، فضلا عن ما يبديه المسلمون في البلقان من علاقة ترابطية تجاه تركيا.

مثلت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار المعسكر الشيوعي بمثابة إزالة الحاجز أمام تغلل النفوذ التركي في المنطقة البلقانية، ازاء ذلك شرعت تركيا بسياسة نشطة عززت من خلالها علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية مع العديد من الدول البلقانية.

المقدمة

وفرت نهاية الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية في شرق أوربا والبلقان وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وتلاشي تأثيره في هذه المناطق فرصة جديدة لتركيا لسد فراغ القوة Power Vacuum الذي ظهر في المنطقة البلقانية بشكل خاص. وقد أبدت تركيا في البداية ارتياحا لهذا الأمر، لكن مع تفكك يوغسلافيا في مطلع التسعينيات من القرن العشرين وظهور حالة عدم الاستقرار في الأقليم البلقاني أخذت بوادر القلق بالازدياد لدى أنقرة على الرغم من عدم وجود تهديد مباشر للأمن التركي نتيجة ما يحصل هناك. لكن القلق التركي كان ينبع من وجود اعداد كبيرة من مواطني تركيا ذات أصول بلقانية تربطهم علاقات قرابة مع إقرانهم في البلقان، فضلا عن وجود أقليات تركية في العديد من الدول البلقانية. إزاء ذلك شرعت تركيا في سياسة نشطة في منطقة البلقان سواء في الميدان الدبلوماسي أو المساهمة في العمليات العسكرية ضمن إطار هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أو من خلال بناء علاقات ثنائية سياسية وعسكرية واقتصادية مع بعض بلدان المنطقة، وانعكس ذلك على العلاقات التركية– اليونانية بأن أصبحت المنطقة البلقانية ميدانا لتنافس نفوذ البلدين.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تتكون هيكلية البحث من مقدمة وثلاثة مباحث فضلا عن الخاتمة. تناول المبحث الأول التأصيل التاريخي لأبعاد السياسة التركية في البلقان، في حين عالج المبحث الثاني علاقات تركيا مع الدول البلقانية الشيوعية السابقة وتطور هذه العلاقات في اطار من المعاهدات الثنائية السياسية والاقتصادية والعسكرية. أما المبحث الثالث فقد كرس لدراسة العلاقات التركية– اليونانية وتطور النزاع بين البلدين حول قضية قبرص وبحر ايجة ومن ثم التنافس التركي– اليوناني في منطقة البلقان.

المبحث الأول: التأصيل التاريخي لأبعاد السياسة التركية تجاه البلقان حتى نهاية الحرب الباردة

البلقان هو الاسم الذي يطلق على شبه الجزيرة التي تقع في جنوب شرق أوربا ويحدها من الجنوب بحر مرمرة وبحر ايجة ومن الشرق البحر الأسود ومن الشمال نهر الدانوب ومن الغرب البحر الأدرياتيكي وتضم في داخلها أراضي دول عدة : اليونان، وألبانيا، وبلغاريا، ورومانيا، والجزء الأوربي من تركيا، وصربيا، والجبل الأسود، ومقدونيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، وسلوفينيا، وكوسوفا.(انظر الخارطة في نهاية الدراسة) وتعد منطقة البلقان من أكثر المناطق التي شهدت صراعات دموية عبر تاريخها الطويل حتى أن كلمة "بلقنة" أصبحت صفة تطلق للدلالة على الصراعات والنزاعات الداخلية ذات الطبيعة الدموية والتفكيكية[١].

إن أبعاد السياسة التركية تجاه البلقان متعددة ومتنوعة تشكلت في إطار من العلاقات التاريخية امتدت لأكثر من خمسة قرون، بدأت مع دخول الأتراك العثمانين إلى البلقان في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، إذ احكم العثمانيون خلال تلك الفترة سيطرتهم على معظم دول البلقان وجزر البحر المتوسط مثل قبرص ورودس[٢] وكان العثمانيون هم من اطلق اسم "البلقان" على المنطقة وتعني الجبل المغطى بالغابات الكثيفة، كما وعرفت المنطقة أيضا بأسم "تركيا الأوربية"[٣].

تفككت الدول العثمانية نهائيا سنة ١٩١٨ بعد مسيرة انحلال قاربت المائة عام، تحررت خلالها معظم الدول التي كانت تحت سيطرتها ومن ضمنها الدول البلقانية، حيث حصلت اليونان على استقلالها التام سنة ١٨٣٢، واصبحت صربيا ورومانيا والجبل الاسود دول مستقلة سنة ١٨٧٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتم وضع البوسنة والهرسك تحت ادارة امبراطورية النمسا–المجر التي قامت بضمها بشكل نهائي سنة ١٩٠٨، بينما اعلنت بلغاريا استقلالها في السنة نفسها، فيما انفصلت مقدونيا وكوسوفا وتم ضمها الى صربيا نتيجة لحرب البلقان سنة ١٩١٢، وظهرت البانيا دولة مستقلة سنة ١٩١٣.[٤] فظهرت على أنقاض الدولة العثمانية المنهارة الدولة التركية الحديثة التي رسمت حدودها في معاهدة لوزان* ٢٤ تموز ١٩٢٣ وفي هذه الحدود الجديدة كانت تركيا تحتفظ بمساحة تقدر بـ (٢٣٧٦٤ كم^{٢}) في شبه الجزيرة البلقانية.[٥] وهي اكبر من مساحة بعض الدول البلقانية (سلوفينيا أو الجبل الأسود).

وتم خلال القرون الثلاثة الأولى من السيطرة العثمانية على البلقان خلق وجود أسلامي في العديد من المناطق البلقانية سواء من خلال استيطان الأتراك أنفسهم في مناطق عديدة من شبه الجزيرة البلقانية أو من خلال اعتناق غالبية السكان المحليين من الألبان والبوسنيين القاطنين في الجهات الغربية من البلقان للدين الإسلامي.[٦] ومما يدل على شدة الاندماج بين الأتراك ومسلمي البلقان أن اقترنت كلمة "تركي" بكلمة "مسلم" عند شعوب المنطقة بحيث لم يعد هناك فاصل بين الكلمتين.[٧]

وهناك نظرة إلى المسلمين الذين ينتشرون حاليا في أنحاء عدة من البلقان ويبلغ تعدادهم أكثر من تسعة ملايين على إنهم جزء من الإرث العثماني التركي، وإنهم امتداد وذراع لتركيا في المنطقة، فضلا عن وجود اقلية تركية مايقارب (مليوني تركي) تنتشر في العديد من الدول البلقانية.[٨] وهكذا تبدو أمكانية استخدام مسلمي البلقان ركنا أساسيا في سياسة أنقرة الخارجية تجاه البلقان، ونتيجة لذلك ظهر في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين مفهوم – اتراك الخارج– كجزء مهم في السياسة الاقليمية التركية حيال البلقان، فمصير الاتراك في الخارج ومسلمي البلقان اصبح مبرر للارتباط التركي بالاقليم، فمشروع الدولة العثمانية الجديد سواء كان سياسة علنية او ضمنية للحكومات التركية قد دفع باتجاه العودة الى الاقليم، اذ يرى صناع القرار في انقرة ان هذه العودة طبيعية نتيجة الروابط الجغرافية والثقافية والتاريخية.[٩]

كما إن مسلمي وأتراك البلقان عبر سلسلة عمليات التهجير التي تعرضوا لها لم يجدوا غير تركيا ملجأ وحاميا لهم، مثل موجة الهجرات خلال القرن التاسع عشر من صربيا (١٨٣٠–١٨٧٨) ومن بلغاريا (١٨٧٧–١٨٧٨) ومن البوسنة والهرسك (١٨٧٨–١٩١٨) بحيث وصل عدد المهاجرين من البوسنة فقط ١٥٠ آلف مهاجر.[١٠] واستمرت هذه الهجرة على امتداد القرن العشرين، فقد هاجر من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغاريا باتجاه تركيا في الفترة (١٩٢٣–١٩٣٩) ما يقارب ٢٠٠ الف تركي.[١١] في حين وفد الى تركيا خلال عملية تبادل السكان بين تركيا واليونان طبقا لما نصت عليه معاهدة لوزان ١٩٢٣ ما يقارب ٣٧٠ آلف مهاجر تركي.[١٢] واستقبلت تركيا من يوغسلافيا السابقة خلال فترة مابين الحربين العالميتين ٢٠٠ الف مهاجر بوسني.[١٣] أضيف أليهم في الفترة (١٩٥٢–١٩٦٧) ١٧٥،٣٩٢ الف مهاجرا أخر[١٤]. وفي سنة ١٩٥٠ اجبرت بلغاريا ٢٥٠ الف مهاجر بالنزوح تجاه تركيا.[١٥] بحيث يوجد اليوم ما نسبته ١٠٪ من سكان تركيا ذو أصول بلقانية وتربطهم علاقات عائلية مع شعوب المنطقة البلقانية.[١٦]

كانت تركيا دائمة الحضور في الترتيبات السياسة والأمنية البلقانية، فمنذ تأسيسها سنة ١٩٢٣ عقدت تركيا سلسلة من المعاهدات الثنائية للصداقة وعدم الاعتداء مع معظم الدول البلقانية.[١٧] توجتها سنة ١٩٣٤ بتأسيس حلف البلقان الذي ضم كل من تركيا ويوغسلافيا ورومانيا واليونان بقصد الوقوف بوجه المطالب البلغارية التعديلية لواقع رسم الحدود في البلقان الذي أوجدته المعاهدات الدولية اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى فضلا عن وضع حد لتدخلات الدول الكبرى في الشؤون الداخلية البلقانية.[١٨]

وخلال مؤتمر مونترو Montreux حول المضايق التركية (البوسفور والدردنيل) الذي عقد سنة ١٩٣٦.[١٩] وأعاد السيطرة التركية على المضايق بعد ان كانت تحت الأشراف الدولي، حصلت تركيا على دعم ومساندة كافة الدول الأعضاء في الحلف البلقاني.[٢٠] ويبدوان حرص تركيا على توطيد علاقاتها مع الدول البلقانية هو بغية تكرار ذلك الدعم في الحصول على التأيد البلقاني للمساعي التركية الرامية إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

جرت محاولات لتجديد الحلف البلقاني في بداية الخمسينيات من القرن الماضي إذ وقعت معاهدة ثلاثية بين كل من تركيا واليونان ويوغسلافيا سنة ١٩٥٤. لكن ظروف الحرب الباردة التي أدخلت معظم دول البلقان تحت المظلة الشيوعية السوفيتية، والتوتر الذي حصل بين تركيا واليونان منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين حول قبرص، واهتمام تركيا بتعزيز ارتباطها بالغرب مع دخولها حلف شمال الأطلسي سنة ١٩٥٢، حد بشكل كبير من فاعلية السياسة التركية في البلقان أبان حقبة الحرب الباردة.[٢١]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد اقليم البلقان اقليم جذب للقوى الاقليمية والدولية ومنها تركيا لما يتمتع به من خصائص ومميزات، فقد برز اقليم البلقان تاريخيا كأحد المناطق الحيوية والاستراتيجية التي شغلت مساحة واسعة في التفكير السياسي والامني الاوربي خاصة في القرن التاسع عشر ضمن اطار "المسألة الشرقية" التي كانت تعني في حقيقتها تنازع القوى الاستعمارية الاوربية لأنتزاع منطقة البلقان من السيطرة العثمانية. وفي الوقت الحاضر فان الموقع الجغرافي الحيوي الذي يتمتع به اقليم البلقان بسبب توسطه، تقريبا، القارة الاوربية ومتاخمته لمنطقة البحر المتوسط المهمة للخطوط الملاحية الدولية، وقربه الى حد ما من منابع النفط في الشرق الاوسط، جعله محل تنافس القوى الدولية والأقليمية.[٢٢]

وفي ضوء المكانة التي احتلها اقليم البلقان في الادراك الأستراتيجي التركي عد الاقليم لاعتبارات الجوار الجغرافي والارتباطات القومية والدينية مجالا للنفوذ التركي بعد الحرب الباردة. أذ يشكل الحضور الجغرافي التركي في البلقان حضورا إستراتيجيا، فتركيا بوابة البلقان إلى أسيا كما أن البلقان بوابة تركيا إلى أوربا الغربية كونه معبرا لمليونان ونصف المليون من الأتراك العاملين في أوربا الغربية وممرا لأكثر من نصف التجارة الخارجية التركية مع تلك المنطقة.[٢٣] أضف الى ذلك ان منطقة البلقان تقع على مفترق طرق أستراتيجية أوربية ثلاث، طريق الدانوب، والطريق نحو الشمال، وطريق الجنوب عبر الجبال البلقانية، ثم ان نهر الدانوب يمثل طريق المستقبل اذا ما تم انشاء قناة تربطه بنهر الراين تسمح مرور بواخر من وزن ٣٠٠٠ طن تكون وجهتها بحر الشمال والبلطيق والبحر الابيض المتوسط وبحر الأسود حيث تقع منابع النفط في الشرق الأوسط وبحر قزوين، وتعد تركيا ممرا ستراتيجيا لمشاريع انابيب نقل ذلك النفط المستقبلية.[٢٤]

وهناك اهمية اضافية للبلقان بالنسبة لتركيا تأتي من موقعه المتاخم للاتحاد الاوربي المعني بضم دول البلقان الى الاتحاد الاوربي، ليس فقط لاحتواء الازمات البلقانية وانما للاستفادة من موارده البشرية والزراعية لتفعيل الاقتصاد الأوربي.[٢٥] وبالتالي فان حرص انقرة على التواجد الفعال والاندماج في منطقة البلقان ياتي في سياق طموحها للأنضمام الى الاتحاد الاوربي.

وبناء على ما تقدم يبدو انه من الاهمية بمكان ان يحتل الاستقرار في البلقان، الذي شهد اضطرابا كبيرا مع مطلع التسعينيات، مرتبة عالية على سلم أولويات السياسة الخارجية التركية خشية العواقب الوخيمة المحتملة لأي اضطراب بلقاني على صعيد "الانتقال بالعدوى". لذا حرصت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا على توجيه سياستها البلقانية نحو استقرار الأنظمة الجديدة إما عبر تطوير علاقات ثنائية موسعة مع العديد من الدول البلقانية، فضلا عن دعم الجهود متعددة الأطراف الرامية إلى تحسين التعاون الإقليمي او من خلال الالتحاق بركب المساعي الدولية الهادفة إلى حل النزاعات والحفاظ على السلم في المنطقة.[٢٦]

المبحث الثاني: تركيا والدول البلقانية الشيوعية السابقة

لقد أسهمت التطورات التي اجتاحت الدول البلقانية الشيوعية السابقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في تسارع وتيرة التدخل التركي في المنطقة، والمتمثلة بانهيار الأنظمة الشيوعية فيها وتفكك يوغسلافيا وما صاحبه من صراع قومي عرقي في البوسنة وكوسوفا الذي هدد بشكل خطير الاستقرار الإقليمي البلقاني وزاد من امكانية اتساع الصراع ليشمل المنطقة البلقانية برمتها ومن ضمنها تركيا. فشرعت تركيا بدبلوماسية نشطة لاحتواء ذلك الصراع فضلا عن مشاركتها في العمليات العسكرية وقوات حفظ السلام الدولية التي انتشرت في المنطقة، هذا من جانب، وإقامة علاقات ثنائية متطورة مع كل من بلغاريا، ورمانيا، ومقدونيا، وألبانيا من جانب أخر.

أولا– تركيا وحروب تفكك يوغسلافيا السابقة

كانت يوغسلافيا السابقة، من وجهة نظر صربية، تمثل في جوهرها مشروع قومي صربي، كان مخططه قد ظهر سنة ١٨٤٤ تحت أسم (صربيا الكبرى) يهدف إلى جمع الصرب المشتتين في الدول البلقانية المجاورة (كرواتيا، والبوسنة، ومقدونيا، وكوسوفا، والجبل الأسود) في دولة واحدة، وعندما أصبح ذلك المشروع القومي حقيقة واقعة سنة ١٩١٨ بقيام الدولة اليوغسلافية كان إصرار الصرب واضحا على إبقاء هذه الدولة تحت هيمنتهم سواء في يوغسلافيا الملكية (١٩١٨–١٩٤١) أو يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية (١٩٤٥–١٩٩٢) وذلك بفرض المركزية في إدارة البلاد وهيمنة الصرب على كل مؤسسات الدولة الإدارية والعسكرية والأمنية.[٢٧]

شهدت يوغسلافيا السابقة بعد انتهاء الحرب الباردة مشكلات عرقية ودينية معقدة، وميول قومية خاصة من قبل الصرب ذوي النزعة القومية المتطرفة الرامية الى اعادة اقامة دولة "صربيا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكبرى" على حساب تطهير القوميات الاخرى وبخاصة المسلمين الالبان في كوسوفا والمسلمين البوشناق في البوسنة والهرسك ومنعهم من الاستقلال وتاسيس دولهم الخاصة بهم.[٢٨]

وفي هذه الأجواء المشحونة بالعواطف القومية تم إجراء الانتخابات التعددية في يوغسلافيا السابقة سنة ١٩٩٠ وكان الفوز فيها لصالح الأحزاب القومية في جميع الجمهوريات اليوغسلافية باستثناء جمهوريتي صربيا والجبل الأسود حيث فاز الحزب الشيوعي الذي في حقيقته أصبح حزبا قوميا صربيا بزعامة القومي المتطرف سلوبودان ميلوسفيتش Milośević Slobodan (١٩٤١–٢٠٠٦) الذي استغل إعادة انبعاث الروح القومية الصربية في الوصول إلى قيادة الحزب الشيوعي في صربيا سنة ١٩٨٦ ومن ثم رئاسة الجمهورية الصربية سنة ١٩٨٧.[٢٩] ومن هنا بدا الصدام بين الطرفين عندما طالبت الأحزاب القومية باستبدال الرابطة الفدرالية برابطة كونفدرالية أي تخفيف حدة المركزية أو البديل هو الانفصال عن الاتحاد، وتبنت سلوفينيا وكرواتيا الخيار الأخير وأعلنتا استقلالهما في حزيران١٩٩١. وأعلنت مقدونيا نفسها دولة مستقلة في ٨ أيلول١٩٩١ في حين استقلت البوسنة في اذار١٩٩٢ بينما أعلنت الجمهوريتان المتبقيتان صربيا والجبل الأسود في ٢٨ نيسان١٩٩٢ اتحادهما تحت اسم (جمهورية يوغسلافيا الاتحادية) واعتبرتا نفسيهما الوريثتين الشرعيتين ليوغسلافيا الاشتراكية المنحلة.[٣٠]

رفضت صربيا استقلال هذه الجمهوريات ودخلت في صراع عسكري مسلح مع سلوفينيا في حزيران ١٩٩١ استمر عشرة أيام. وبعدها انتقل الصراع الصربي مع كرواتيا، إلا إن تدخل الأمم المتحدة نجح في التوصل إلى اتفاق تم بموجبه إنهاء الصراع المسلح بين الطرفين مع نشر قوات دولية لحفظ السلام.[٣١]

أما في البوسنة فقد شنت مليشيات من صرب البوسنة وبدعم من الجيش الحكومي الصربي حربا ضد مسلمي البوسنة استمرت طوال السنوات (١٩٩٢–١٩٩٥) ومثلت مأساة كبيرة للمسلمين في البوسنة وخاصة في النصف الأول منها، مع حصار سراييفو عاصمة البوسنة الذي استمر ثلاث سنوات، والتطهير العرقي من قتل على شكل مجازر جماعية وتهجير واغتصاب للنساء مارسها الصرب ضد المسلمين. وفي منتصف ١٩٩٥ تدخلت قوات حلف شمال الأطلسي ووضعت حدا للحرب في ٢ تشرين الأول١٩٩٥ حيث تم التوقيع على اتفاقية دايتون للسلام التي بموجبها أصبحت البوسنة دولة فدرالية تتألف من كيانين، الاتحاد الفدرالي البوسني – الكرواتي الذي يسيطر على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥١٪ من أراضي البلاد، وجمهورية الصرب (صربسكا) التي تسيطر على ٤٩٪ الباقية، مع حكومة وطنية واحدة تتمتع برئاسة ثلاثية بالمداورة.[٣٢]

رفضت أنقرة في البداية تقسيم جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة خشية ان يكون تقسيم يوغسلافيا نموذج يعمم على جميع دول البلقان الأمر الذي يشكل خطرا على سلامة الأراضي التركية التي تهددها المطالب الانفصالية لأكراد تركيا.[٣٣] لكن مع اعتراف الاتحاد الاوربي بجميع الدول المنفصلة عن الفدرالية اليوغسلافية اعترفت تركيا ايضا بتلك الدول مطلع سنة ١٩٩٢.[٣٤] وقد تركزت سياسة تركيا تجاه بلدان يوغسلافيا السابقة على دعم مصالح المسلمين في البوسنة والهرسك أولا ومسلمي كوسوفا فيما بعد.

١- تركيا ومسلمو البوسنة: بدأت تركيا خلال حرب البوسنة (١٩٩٢-١٩٩٥) التي شهدت عمليات تطهير عرقي مارسها الصرب ضد مسلمي البوسنة تلعب دور لوبي من اجل رد غربي قوي يضع حدا للفضائع الصربية. وفي كانون الأول ١٩٩٢ منح المجلس الوطني التركي الكبير الحكومة صلاحية نشر قوات تركية في البوسنة في حالة صدور تفويض من مجلس الأمن يقضي باتخاذ تدابير دولية.[٣٥] وقد بذلت أنقرة جهودا دبلوماسية مكثفة عندما حاولت تركيا إدخال مسألة البوسنة إلى أجندة كل المنظمات التي هي عضو فيها: الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون الأوربي، والمجلس الأوربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ودفعت تركيا باتجاه تدخل عسكري من قبل حلف شمال الأطلسي، وقامت بتقديم مساعدات عسكرية محدودة إلى مسلمي البوسنة عن طريق قنوات سرية، ورحبت بالجهود الأمريكية لإنهاء العنف في البوسنة الذي أرسته معاهدة السلام في دايتون ١٩٩٥[٣٦]

وقام وزير الخارجية التركي حكمت چيتن Hikmet Çetin خلال حرب البوسنة بزيارات عدة إلى العاصمة البوسنية سراييفو، وكثف من جهوده الدبلوماسية في عدد من الدول بقصد الحصول على دعم لمسلمي البوسنة. وعند فرض حظر الأسلحة من قبل الأمم المتحدة على كل من صربيا والبوسنة، طالبت تركيا برفع الحظر عن البوسنة كونها هي الطرف المعتدى عليه. وفي مؤتمر الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان الذي عقد في جنيف في حزيران ١٩٩٣ لعبت تركيا دورا مهما في قرار الأمم المتحدة الذي تضمن مصطلح " الإبادة الجماعية " الذي يخول الموقعين على اتفاقية الإبادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعية الحق في التدخل في البوسنة بشكل فردي أو جماعي، وقبل هذا القرار بالإجماع. وكانت تركيا أول بلد يفتتح سفارة له في البوسنة.[٣٧]

وقد سمحت تركيا أثناء حرب البوسنة لحلف شمال الأطلسي باستخدام قواعدها الجوية لضرب مواقع القوات الصربية وساهمت بقوة قدرها ١٤٦٩ جندي تركي من أصل ١٩٠٠٠ جندي من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتطبيق اتفاقية دايتون وحماية الأمن في البوسنة.[٣٨] وقامت بتدريب مجاميع من الجيش البوسني. ومنحت تركيا قرضا إلى البوسنة والهرسك بقيمة ٨٠ مليون دولار، واعتبرت ٢٦ مليون من القرض على شكل منحة، وتم تأسيس جمعية رجال الأعمال التركية – البوسنية سنة ١٩٩٧ ووصلت المعاملات التجارية بين البلدين سنة ١٩٩٩ الى ٥٠ مليون دولار، مع وجود ٤٨ شركة تركية تعمل في البوسنة.[٣٩]

٢– **تركيا وقضية كوسوفا**: دأب الصرب على تصوير كوسوفا على أنها إقليم صربي مقدس، تقطنه أقلية ألبانية وافدة من دولة مجاورة هي ألبانيا، جلبتها قوة أجنبية هي الدولة العثمانية إبان احتلالها للمنطقة بعد أن طردت الصرب منها. ولعبت قدسية كوسوفا عند الصرب دورا محوريا في إحياء وانبعاث القومية الصربية في القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من عمليات التهجير والتصريب التي انتهجها الصرب منذ احتلالهم كوسوفا سنة ١٩١٢ لكنها بقيت ذات أغلبية البانية.[٤٠]

ومع انهيار المملكة اليوغسلافية خلال الحرب العالمية الثانية على يد الألمان والإيطاليين، تم دمج كوسوفا وألبانيا في (ألبانيا الكبرى) فعد ألبان كوسوفا ذلك بمثابة تحقيق لطموحهم القومي بالوحدة مع الوطن ألام والتخلص من الاحتلال الصربي. وقد جابهوا إرجاع كوسوفا الى حظيرة الفدرالية اليوغسلافية سنة ١٩٤٥ كإقليم يتمتع بالحكم الذاتي داخل الجمهورية الصربية بمقاومة مسلحة استمرت بضعة سنوات لأنهم رأوا في ذلك عودة إلى الاحتلال الصربي مرة أخرى.[٤١]

شكل الحكم الذاتي مرحلة جديدة من الاضطهاد والتهميش مارسته الأقلية الصربية في كوسوفا ١٠٪ من سكان كوسوفا البالغ عددهم أكثر من مليوني نسمة، ضد الأغلبية الألبانية ٩٠٪ من السكان. لكن مع صدور الدستور اليوغسلافي الجديد سنة ١٩٧٤ تمتعت كوسوفا بالاستقلال الذاتي الفعلي من خلال السماح لها بتشكيل حكومة خاصة بها، وبرلمان تشريعي منتخب، وأصبحت اللغة الألبانية هي المستخدمة في المدارس والجامعات ومحطات التليفزيون، والصحف المحلية.[٤٢]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رفضت صربيا الامتيازات التي منحت إلى إقليم كوسوفا و رأت فيها انتقاص من سيادتها، فقام الرئيس اليوغسلافي السابق سلوبودان ميلوسفيتش بإلغاء الحكم الذاتي والسيطرة على الإقليم بالقوة العسكرية عام ١٩٨٩، وبعد انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩١ أجرى سكان الإقليم استفتاء انتخبوا فيه إبراهيم راجوفا رئيسا لهم، الذي سعى إلى إتباع سياسة سلمية لكسب تعاطف المجتمع الدولي ونيل اعترافه بهذه الجمهورية الكوسوفية، واستمر هذا الحال حتى سنة ١٩٩٨، عندما قام الرئيس سلوبودان برفض هذا الاستقلال والقيام بعمليات تطهير عرقية واسعة وعمليات تهجير ضد السكان ألالبان المسلمين بحجة مطاردة أعضاء جيش تحرير كوسوفا الذي تم تأسيسه ١٩٩٧. وفي آذار ١٩٩٩ قامت القوات الصربية بأوسع عملية تطهير عرقي شهدها التاريخ طالت أكثر من ٨٠٪ من ألبان كوسوفا. على أثرها بدا حلف شمال الأطلسي في ٢٤ آذار ١٩٩٩، الضربات الجوية ضد القوات الصربية،. وفي حزيران من السنة نفسها استسلم ميلوسفيتش بعد أن قتل أكثر من (١٠) ألاف ألباني، ودمر أكثر من (٦٠٠) بلدة وقرية وهجر (١,٤٠٠,٠٠٠) ألباني من منازلهم. وصدر قرار مجلس الأمن المرقم ١٢٤٤ في ١٠ حزيران ١٩٩٩ القاضي بتولي إدارة الإقليم "وبصفة مؤقتة" إدارة مدنية تابعة للأمم المتحدة مهمتها الأساسية تهيئة الإقليم للدخول في مفاوضات الوضع الدائم.[٤٣]

خلافا لحالة مسلمي البوسنة لم تبذل تركيا جهودا دبلوماسية فعالة بالنيابة عن ألبان كوسوفا ولم تسعى لتصبح الراعي الداعم لمنظماتهم الدولية، على الرغم من القلق الذي كان يساورها حول مصير الأقلية التركية في كوسوفا الذين يصل عددهم ما يقارب ٤٠ ألف شخص، ثم أن موقفهم المحايد من الصراع بين الصرب والألبان ومع استمرارهم في مزاولة وظائفهم وتواصل بثهم الإذاعي والتلفزيوني باللغة التركية، في حين حرم ألبان كوسوفا من جميع هذه الحقوق، جعلهم في محل ريبة واتهام في نظر الألبان.[٤٤] من جانب أخر استجابت تركيا لقرار حلف شمال الأطلسي في فرض عقوبات ضد صربيا ونشرت عددا محدودا من طائراتها (F-16) في ايطاليا التي تم استخدامها في حملات حلف شمال الأطلسي الجوية التي شنها ضد الصرب. وساهمت على اثر نهاية الصراع في كوسوفا بـ (١٠٠٠) جندي ضمن قوات حفظ السلام الدولية تحت أشراف الأمم المتحدة. واستقبلت تركيا ما يقارب ٢٦ الف لاجئ من أهالي كوسوفا، كما ان الجرحى من جيش تحرير كوسوفا كانوا يتلقون العلاج داخل مستشفيات خاصة في تركيا. على الرغم من كل ما فعلته لم ترم تركيا من جهودها هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دعم كوسوفا البانية مستقلة وإنما العودة إلى حالة الحكم الذاتي لكوسوفا كما في السابق، لأنها تعاني من مشكلة مشابه والمتمثلة بالمطالب الانفصالية لاكراد تركيا.[٤٥]

ثانيا– تركيا وبلغاريا: تحسنت العلاقات التركية مع بلغاريا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بعد أن كانت العلاقات بين أنقرة وصوفيا تتسم بالعدائية بسبب المعاملة السيئة التي كانت تتلقاها الأقلية التركية في بلغاريا (١٠٪ من السكان). ففي سنة ١٩٨٩ ونتيجة لسياسة " البلغرة " اجبر أكثر من (٣٠٠) ألف تركي على الهجرة باتجاه تركيا وتمت مصادرة أموالهم. لكن مع انهيار النظام الشيوعي في بلغاريا في تشرين الثاني من السنة نفسها أخذت العلاقات بالتحسن بين البلدين فتم إعادة نصف المهجرين الأتراك إلى بلغاريا مع الاعتراف بحقوقهم واسترجاع ممتلكاتهم الخاصة.[٤٦]

تغيرت علاقات تركيا مع بلغاريا في الجوانب العسكرية ايضا، من خلال توقيع اتفاقيات عسكرية أبان عامي ١٩٩١–١٩٩٢، وفي إطار تطوير العلاقات بين البلدين دعمت تركيا طلب بلغاريا بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. وقد انعكس التحسن في العلاقات التركية – البلغارية بشكل ايجابي اكبر على أوضاع الأقلية التركية في بلغاريا المتمثلة بحصولها على بعض الحقوق الثقافية والسياسية، حيث انتظم الأتراك في حزب سياسي تحت اسم "حركة الحقوق والحرية" واخذوا يشاركون في الحياة السياسية البلغارية عندما شاركوا في الانتخابات البلغارية في تشرين الثاني٢٠٠١.[٤٧]

ثالثا– تركيا ورومانيا: حسنت رومانيا علاقاتها مع تركيا بعد انهيار النظام الشيوعي فيها ووقعت اتفاقية صداقة بين البلدين سنة ١٩٩١ على اثر الزيارة التي قام بها الرئيس التركي توركت اوزال (١٩٨٩–١٩٩٣) Turgut Özal في العام نفسه إلى رومانيا. ودعمت تركيا جهود رومانيا في سعيها لكسب عضوية حلف الناتو وتأتي تركيا بالمرتبة العاشرة في تسلسل الاستثمارات الخارجية في رومانيا والرابعة فيما يتعلق بعدد الشركات الأجنبية.[٤٨]

رابعا– تركيا ومقدونيا: كانت تركيا البلد الثاني بعد بلغاريا الذي اعترف باستقلال مقدونيا عن يوغسلافيا سنة ١٩٩٢ وأول من فتح سفارة في سكوبيا العاصمة المقدونية بعد سنة من ذلك. وعندما حاولت اليونان منع الاعتراف بمقدونيا وفرضت عليها حصارا وأغلقت ميناء تيسالونيكا Thessalonica (منفذها إلى البحر) عن هذا البلد للفترة (١٩٩٣– ١٩٩٥) في أثناءها أقامت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تركيا علاقات اقتصادية وعسكرية مع مقدونيا وكسرت عزلتها، ووقعت اتفاقية للتعاون العسكري مع الحكومة المقدونية سنة ١٩٩٥.[٤٩] وقدمت تركيا سنة ١٩٩٨ الى مقدونيا ٢٠ طائرة أمريكية نوع F-5s كمساهمة في جهودها لتعزيز القوة العسكرية المقدونية.[٥٠] وخلال الأزمة البلقانية التي اندلعت في مقدونيا سنة ٢٠٠١ دعمت تركيا الوحدة الإقليمية المقدونية وكانت بالضد من التحركات التي يقوم بها المتمردون الألبان وطلبت مقدونيا دعما دوليا من ضمنه تركيا لنشر قوات عسكرية على طول الحدود المقدونية – الكوسوفية.[٥١]

خامسا– تركيا وألبانيا: تم تعزيز العلاقات التركية_ الألبانية بتوقيع اتفاقية للصداقة والتعاون العسكري في ٢٩ تموز ١٩٩٢ لتقوم تركيا بموجبها بتقديم المساعدة لتحديث وتدريب الجيش الالباني. وأرسلت تركيا قوة عسكرية من ٨٠٠ جندي مع قوة حفظ السلام متعددة الجنسية تحت إشراف الأمم المتحدة للمساهمة في (عملية ألبا Operation Alba) التي شكلت لمنع الفوضى الاجتماعية التي اندلعت على اثر الفضيحة المصرفية في ألبانيا سنة ١٩٩٧. وتم التوقيع على برتوكول بين البلدين في آذار ١٩٩٨ تم بموجبه قيام تركيا بتحديث قاعدة (فلور Vlore) البحرية العسكرية الألبانية على البحر الأدرياتيكي، وقد أنهت تركيا هذا العمل سنة ٢٠٠١، أضف الى ذلك ما قامت به تركيا من تقديم مساعدات في الجوانب الاقتصادية الى ألبانيا.[٥٢]

المبحث الثالث: العلاقات التركية– اليونانية بين التنازع والتنافس

لعبت الذاكرة التاريخية وتكوين الهوية القومية دورا مهما في تمحور وتوجيه العلاقات التركية– اليونانية. فالدولة اليونانية الحديثة ولدت بعد صراع طويل ضد الحكم العثماني واستمرت لأكثر من ثمانين سنة وهي توسع أراضيها على حساب الدولة العثمانية، فارتبطت عملية بناء الدولة اليونانية بشكل وثيق بالصراع ضد تركيا. وبالمقارنة تزامن تكوين الدولة التركية الحديثة مع حرب الاستقلال التي خاضتها القوات التركية ضد القوات اليونانية المحتلة لعدد من الأراضي في وسط وغرب الأناضول التركي خلال السنوات (١٩٢٠–١٩٢٢) والتي انتهت بطرد اليونانيين من تلك المناطق، وما تلاها من تبادل للسكان بين البلدين (١٩٢٣–١٩٢٤). وعلى الرغم من أن تلك الأحداث أسهمت برسم صورة سلبية لكل طرف عن الطرف الأخر وعززت من عدم الثقة المتبادلة بين البلدين فان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجانبين وقعا معاهدة صداقة وتعاون سنة ١٩٣٣ والتي أنتجت فترة من الوفاق والتعاون استمرت الى ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد اوجد التهديد المحتمل من قبل الاتحاد السوفيتي السابق في مستهل الحرب الباردة حافزا مهما لكلا البلدين لوضع خلافاتهما جانبا.(٥٣)

لكن منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين أخذت العلاقات مع اليونان تشغل حيزا مهما في السياسة الخارجية التركية. فطالما مثل النزاع بين البلدين حول قضية قبرص وبحر ايجة تهديد للأمن والاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط ، وكادت الأمور أن تصل إلى حد النزاع المسلح في عدة مناسبات في العقدين التاليين من القرن العشرين. كما أن الاختلافات بين البلدين أصبحت ذات أهمية كبيرة مع نهاية الحرب الباردة سيما وان التوصل لحل هاتين المشكلتين أضاف عقبة أخرى أمام طموحات تركيا في الانضمام إلى الاتحاد ألأوربي. فضلا عن القلق التركي حول مصير الأقلية التركية في تراقيا الغربية اليونانية، وظهور البلقان حلبة تنافس بين النفوذ التركي واليوناني.

أولا– قضية قبرص: اصبحت قبرص مستعمرة بريطانية سنة ١٨٧٨ بعد ان كانت لاكثر من ثلاث قرون تحت السيطرة العثمانية، وطلما سعى سكانها من القبارصة اليونان الى الاتحاد مع اليونان ضمن حركة اطلق عليها (اينوسيس Enosis)، التي كانت تلقى معارضة من قبل القبارصة الاتراك المؤيدين من قبل تركيا المدركة لمخاطر هذا الاتحاد الذي يعني استكمال حلقات حصار الجزر اليونانية لشواطئ تركيا الجنوبية والغربية ومن ثم تحكم اليونان بمداخل بحر ايجة المؤدية الى مضيقي الدردنيل والبسفور وجميع الموانئ التركية من اسطنبول غربا حتى الاسكندرونة شرقا. وكانت كل من تركيا واليونان تحاولان السيطرة على الجزيرة من خلال تحريك اتباع كل منهما في الجزيرة، وفي الخمسينيات من القرن العشرين عمت موجة من الارهاب ضد القوات البريطانية وضد القبارصة الاتراك ونتيجة لتطور الاوضاع في الجزيرة فقد تم عقد عدة مؤتمرات نجم عنهما معاهدة زيوريخ سنة ١٩٥٩ ومعاهدة لندن سنة ١٩٦٠، ومن ثم أعلان استقلال جزيرة قبرص في ١٩شباط ١٩٦٠ بضمان بريطاني تركي يوناني، مع حظر قيام اي اتحاد كلي او جزئي بين قبرص واية دولة أخرى او انفصال أي جزء منها أو تقسيمهاالى شطرين مستقلين، لكن ذلك لم يؤدي الى ايقاف عمليات العنف ضد القبارصة الاتراك الامر الذي ادى الى غزو الجزيرة من قبل القوات التركية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠ تموز ١٩٧٤ والسيطرة على الجزء الشمالي منها الذي اعلن عليه سنة ١٩٨٣ القبارصة الاتراك جمورية شمال قبرص.[٥٤]

بعد نهاية الحرب الباردة حصل تغير في الإدراك الإستراتيجي التركي بالنسبة لجزيرة قبرص إذ اخذ الأتراك يعدون أهمية قبرص من أنها لا تتعلق فقط بحماية القبارصة الأتراك في الجزيرة بل تنبع أهميتها بقدر علاقاتها بأمن تركيا وكونها تمثل حجر زاوية في الدفاع عن الأناضول وتامين حماية نفط بحر قزوين الذي من المتوقع أن ينقل عبر خط أنابيب باكو– جيهان إلى أوربا، وهذا يتطلب الحفاظ على استمرار الوجود العسكري التركي في الجزيرة.[٥٤]

وكادت الأمور تصل إلى حد المجابهة العسكرية بين تركيا واليونان عندما قام القبارصة اليونانيون بتوقيع اتفاقية سنة ١٩٩٧ مع روسيا الاتحادية تقضي بنشر أنظمة دفاع جوي (S–٣٠٠) وشراء ٤١ دبابة قتال من طراز T–٧٠ وقد أثارت هذه الحادثة حساسية تركيا التي هددت بضرب منظومة الدفاع الجوي إذا ما تم نصبها، في حين أيدت اليونان هذه الاتفاقية لأنها تأمل من خلالها حماية نفسها من الخروقات الجوية التركية. والأكثر من ذلك قامت كل من روسيا واليونان بعقد اتفاقية في السنة نفسها لإنشاء جامعة الشعوب الارثذوكسية لتكون مناهضة للسياسة التركية في البلقان.[٥٥] وتم نزع فتيل هذه الأزمة بالضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة القبارصة اليونان التي بدورها وافقت على نشر الصواريخ على جزيرة كريت بدلا من البر القبرصي[٥٦].

كما أسهم الاتحاد الأوربي بشكل مباشر في زيادة تأجيج هذا النزاع التركي– اليوناني حول قبرص عندما قرر الاتحاد عام ١٩٩٧ قبول عضوية قبرص اليونانية ورفض قبول تركيا وقبرص التركية، اذ تمثل رد الفعل التركي برفض قبول عضوية قبرص اليونانية لكونها مخالفة لاتفاقية استقلال الجزيرة عام ١٩٦٠ والتي تؤكد على عدم جواز انضمام قبرص الى أي منظمة دولية تكون تركيا واليونان اعضاء فيها.[٥٧] وبالمقابل قامت تركيا بتعزيز روابطها مع جمهورية القبارصة الاتراك عندما عقدت معها اتفاقا في تموز١٩٩٧ يتم بموجبه تشكيل مجلس مشترك واقامة اتحاد اقتصادي مالي مع شمول جمهورية القبارصة الاتراك بخطة الحكومة التركية لتطوير وتنمية المناطق التركية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحسين روابط النقل بين البلدين، كما بدات تركيا بضم القبارصة الأتراك إلى الوفود التركية الدولية والبعثات الخارجية.[٥٨]

ثانيا– النزاع حول بحر ايجة: النزاع بين تركيا واليونان حول بحر ايجة في حقيقته هو سلسلة من النزاعات تتعلق بتحديد المياه الإقليمية، وحقوق السيادة على الجرف القاري، والمجال الجوي، وتسليح الجزر الأيونية. بالنسبة لتركيا القضية الأكثر أهمية من بين هذه القضايا هي قضية تحديد المياه الإقليمية، فطبقا لمعاهدة لوزان ١٩٢٣، التي اقرت سيادة اليونان على الجزر الواقعة في بحر ايجة بأستثناء جزيرتي (ايبيروس وتينيدوس)، ونصت على بقاء الجزر الواقعة على مسافة اقل من ثلاثة أميال من الساحل الاسيوي تحت السيادة التركية، كانت المياه الإقليمية في بحر ايجة لكل من تركيا واليونان ٣ أميال، ثم وسعت اليونان مياهها الإقليمية سنة ١٩٣٦ إلى ٦ أميال، في حين قامت تركيا بنفس التوسع سنة ١٩٦٤.[٥٩] ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار لسنة ١٩٨٢ (اتفاقية لم توقعها تركيا) أعطت اليونان الحق في مد مياهها الإقليمية من ٦ اميال الى مسافة ١٢ ميل، وعند مصادقة البرلمان اليوناني على هذه الاتفاقية سنة ١٩٩٥ خول المجلس الوطني التركي الكبير الحكومة التركية اتخاذ كافة التدابير من ضمنها العسكرية لمنع اليونان من القيام بذلك التوسيع.[٦٠] الذي يعني زيادة نسبة المياه الاقليمية اليونانية في بحر ايجة من ٤٣,٦٪ الى ٧١,٥٪ في حين تزداد نسبة المياه الاقليمية التركية من ٧,٥٪ الى ٨,٨٪ اما المياه الدولية فستنحدر من ٤٨,٩٪ الى ١٩,٧٪ الامر الذي يجعل بحر ايجة بحيرة يونانية مما يفرض قيودا على قدرة تركيا على صعيد المناورة البحرية.[٦١]

وزاد من حدة التوتر بين تركيا واليونان في بحر ايجة الازمة التي نشبت بين البلدين سنة ١٩٩٦ على اثر رسو مركب شحن تركي بقرب جزر صخرية تطلق عليها تركيا (كردك Kardak) بينما تسميها اليونان (ايميا Amia) في اواخر كانون الاول١٩٩٥، كادت الازمة ان تصل الى حد المواجهة العسكرية بين الطرفين حول ملكية هذه الجزر، وتم نشر الوحدات البحرية التركية واليونانية بالقرب منها، لكن الوساطة الامريكية والجهود الدبلوماسية التي قام الامين العام لحلف شمال الأطلسي انذاك خافيير سولانا ادت الى نزع فتيل الازمة.[٦٢]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتختصم تركيا مع اليونان حول المجال الجوي في بحر ايجة أيضا، إذ ترفض تركيا مد المجال الجوي اليوناني الى ١٠ أميال وتصر على أن يقتصر حق اليونان على ستة أميال فقط. وتأكيدا على ذلك غالبا ما كانت تركيا ترسل طائراتها على بعد ستة أميال من الساحل اليوناني.[٦٣]

وترى تركيا أمكانية حل هذه القضايا يمكن حلها عن طريق المفاوضات الثنائية بين البلدين بينما كانت اليونان ترى ان هناك قضية واحدة فقط متنازع عليها مع تركيا في بحر ايجة هي الجرف القاري ويمكن حسمها عن طريق محكمة العدل الدولية وهو الأمر الذي ترفضه تركيا.[٦٤] اذ ترى اليونان ان خط رسم تحديد الجرف القاري لا يبدأ من سواحل البر الرئيسي لكلا الدولتين ولكن بين سواحل جزر بحر ايجة الشرقية الواقعة تحت السيادة اليونانية وبين ساحل الاناضول التركي وبذلك تحصل اليونان على ٩٧٪ من الجرف القاري في بحر ايجة، علما أن جذور النزاع حول الجرف القاري الى سبعينيات القرن العشرين عندما بدات عمليات التنقيب عن النفط هناك.[٦٥]

أن القضية الأخرى التي أثرت على العلاقات بين البلدين هي قيام اليونان بتسليح جزر شرق بحر ايجة وجزر الدوديكانيز، الأمر الذي اعتبرته تركيا انتهاكا لمعاهدة باريس** ١٩٤٧، في حين اعتبرته اليونان ردا دفاعيا على ما قامت به تركيا من قوة قوامها مئة الف جندي (الجيش الإيجي الرابع) الذي تم تشكيله بعد فترة قصيرة من الغزو التركي لجزيرة قبرص ١٩٧٤ وان مركز قيادته في أزمير لا يبعد فقط عدة أميال عن الجزر اليونانية وترفض تركيا حل هذا الجيش على الرغم من المطالب اليونانية المستمرة والملحة بهذا الخصوص.[٦٦]

وزاد من وطئة المشاكل التركية مع اليونان على حكومة انقرة انها اصبحت عقبة أخرى أمام طموحات تركيا في الانضمام الى الاتحاد ألأوربي، سيما وان الأخير اشترط في قمة هلسنكي سنة ١٩٩٩ لقبول تركيا كعضو مرشح لدخول الاتحاد التوصل الى حل لخلافاتها مع اليونان حول قبرص وبحر ايجة، على الرغم من ان اليونان وبضغط امريكي ألغت تحفظها على انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي.[٦٧]

ثالثا– الاقلية التركية في اليونان: تعد حالة الاقلية التركية في تراقيا الغربية اليونانية سببا اخرا لتوتر في العلاقات التركية– اليونانية. فهناك ما بيقارب ١٢٠ الف مسلم في اليونان الاغلبية منهم من اصول تركية وعلى الرغم من ذلك تصر اليونان وحتى وقت متأخر على استخدام مصطلح "مسلم"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لهذه الاقلية على اساس ان معاهدة لوزان تشير اليهم " مسلمين" وليس اتراك. وتعاني الاقلية التركية في اليونان من عملية تمييز في ما يتعلق بشراء الاراضي والحصول على اجازات البناء لبناء منازلهم الخاصة او الجوامع مع استباحة اراضيهم للاستخدام العام، وكان أي تركي يغادر اليونان الى الخارج معرض لفقدان حق المواطنة اليونانية حتى العام ١٩٩٨ حيث تم الغاء هذا القانون من قبل السلطات اليونانية. وفي تموز١٩٩٩ صرح وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو George Papandreou بأن "المسلمين الذين يشعرون بأنفسهم بأنهم أتراك يجب ان يسمح لهم ان يدعو انفسهم "اتراك" فوجد ذلك التصريح ترحيبا من انقرة واعتبرته خطوة على طريق تحسين العلاقات بين البلدين.[٦٨]

رابعا– التنافس في البلقان: أضافة لما سبق ذكره فأن تركيا واليونان دخلا في حلبة تنافس حول منطقة البلقان، فبينما كانت تركيا ترى أن اي تهاون من قبلها ازاء الاحداث الجارية في البلقان يعني تعاظم النفوذ اليوناني عل حساب المصالح القومية التركية، ترى اليونان ان تركيا تسعى الى تطويقها بـ"هلال اسلامي" يهدف الى عزلها عن محيطها الاوربي ويعيد السيطرة التركية السابقة على البلقان.[٦٩]

تنبع وجهة النظر اليونانية من ان التحركات التركية في البلقان في فترة ما بعد الحرب الباردة، ادت الى تحسن العلاقات التركية مع العديد من الدول البلقانية التي تقطنها اقليات اسلامية من الاتراك والالبان وغيرهم مثل بلغاريا التي يصل نسبة المسلمين فيها الى ١٢،٥٪ من سكان بلغاريا، ومقدونيا التي يشكك المسلمون فيها من اتراك والبان وغيرهم مانسبته ٣٣٪ من عدد السكان، والبوسنة والهرسك التي تصل نسبة المسلمين فيها الى ٤٦٪، والبانيا ذات الاغلبية الاسلامية التي مايقارب ٧٠٪ من سكانها مسلمون.[٧٠] وهذا يعني ان هناك"هلال اسلامي" في طور التشكل بدايته اتراك بلغاريا ونهايته مسلمو البانيا.

في الحقيقة لم تحاول تركيا في سياستها البلقانية ان تستخدم الورقة الاسلامية وان كانت مؤثرة، ولم تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية منفردة في معالجة مشاكل البلقان ما بعد الحرب الباردة بل كان التحرك التركي يجري ضمن إطار متعدد الأطراف، إما كجزء من قوات حلف شمال الاطلسي او تحت مظلة القوات الدولية بأشراف الأمم المتحدة.[٧١]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان من نتائج هذه السياسة انقسام دول البلقان الى معسكرين، ضمن جهة تتقاطع مصالح تركيا ومسلمي البوسنة والبانيا ومقدونيا واقليم كوسوفا، مع تحالف اليونان وصربيا، اذ تشكل مطامع اليونان في مقدونيا وجنوب ألبانيا عاملا اساسيا في وقوف هاتين الدولتين الى جانب تركيا.[٧٢]

وعلى الرغم من ذلك، اثبتت العلاقات الانسانية انها ممكن ان تتجاوز المشاكل السياسية، فعندما ضربت الزلازل سنة ١٩٩٩ كل من تركيا واليونان على التوالي قدم كلا الطرفين المساعدات الانسانية للطرف الاخر وشكل ذلك بوادر باتجاه تحسن العلاقات بين البلدين ففي كانون الثاني ٢٠٠٠ قام وزير الخارجية اليوناني جورج باباندريو بزيارة الى انقرة تمخضت عن توقيع خمس اتفاقيات حول قضايا البيئة والارهاب والهجرة غير الشرعية، ويعد باباندريو اول شخصية رسمية على مستوى رفيع تزور انقرة منذ ٣٨ سنة. وفي الشهر التالي قام وزير خارجية تركيا اسماعيل جم بزيارة الى أثينا في اول زيارة من نوعها من قبل وزير خارجية تركي الى اثينا منذ ٤٠ سنة.

اعقب هذه الزيارات خطوات مهمة باتجاه تحسين العلاقات بين البلدين تضمنت الالتزام بازالة الالغام على طول الحدود اليونانية—التركية والتخطيط لمد طريق سريع يربط منطقة غربي اليونان باسطنبول كما تم الاتفاق على امكانية نقل الغاز القوقازي عبر تركيا واليونان الى اوربا، فضلا عن التعاون في التعامل مع الكوارث الطبيعية، واعادة المهاجرين غير الشرعيين. واتخذت خطوات مهمة في الجانب العسكري ايضا. حيث اعلنت اليونان في نيسان ٢٠٠١ تغييرات في عقيدتها العسكرية بأنهاء حالة التعبئة الحربية ضد تركيا التي اوجدها الغزو التركي لجزيرة قبرص سنة ١٩٧٤ وخفضت عدد قواتها العسكرية من ١٤٠٠٠٠ الى ما بين ٨٠٠٠٠–٩٠٠٠٠ جندي.[٧٣]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خارطة البلقان

المصدر: اليزابيث بوند، الجولة الأخيرة في البلقان تغير أنظمة الحكم على الطريقة الاوربية، ترجمة ميشيل دانو، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

أوجدت العلاقات التاريخية بين تركيا والبلقان التي امتدت لأكثر من خمسة قرون روابط جغرافية وثقافية وتاريخية مع المنطقة البلقانية، وساهمت في خلق وجود أسلامي في العديد من الدول البلقانية، وهناك نظرة إلى المسلمين الذين ينتشرون حاليا في أنحاء عدة من البلقان على إنهم جزء من الإرث العثماني التركي، وإنهم امتداد وذراع لتركيا في المنطقة. وبالمقابل ونتيجة للهجرة المعاكسة من البلقان الى تركيا، يوجد اليوم ما نسبته ١٠٪ من سكان تركيا ذو أصول بلقانية مما يشكل عامل ضغط خارجي وداخلي على الحكومة التركية إزاء رسم سياستها تجاه البلقان.

لم تحاول تركيا خلال مساهمتها في معالجة مشاكل البلقان ما بعد الحرب الباردة ان تلعب الورقة الاسلامية على الرغم من أهميتها، خاصة في دعمها لمسلمي البوسنة وكوسوفا، وانما جاء تحركها ضمن إطار متعدد الأطراف، إما كجزء من قوات حلف شمال الأطلسي او تحت مظلة القوات الدولية بأشراف الأمم المتحدة.

وقد أسهمت سلسلة المعاهدات الثنائية التي عقدتها تركيا مع عدد من الدول البلقانية الشيوعية السابقة في تعزيز وجودها السياسي والاقتصادي والعسكري في البلقان. ان حرص انقرة على التواجد الفعال والاندماج في منطقة البلقان ياتي في سياق طموحها للأنظمام الى الاتحاد الاوربي المتاخم للبلقان والمعني بضم جميع الدول البلقانية الى الاتحاد.

أما بالنسبة للعلاقات التركية– اليونانية مابعد الحرب الباردة فقد مثلت استمرار لحالة التوتر التي أندلعت بين البلدين منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين حول قضية قبرص ومن ثم بحر ايجة، وكادت الأمور أن تصل إلى حد النزاع المسلح في عدة مناسبات في التسعينيات من القرن المذكور. واصبحت القضيتين ذات اهمية كبيرة بالنسبة لأنقرة سيما وان التوصل لحل هذين المشكلتين شكل عقبة اخرى أمام طموحات تركيا في الانضمام إلى الاتحاد ألأوربي.

وعلى الرغم من ذلك فقد تبادلت كل من تركيا واليونان المساعدات الانسانية عند تعرض بلديهما للزلازل مما اسهم في تحسن العلاقات بين البلدين، وادى الى عقد معاهدات ثنائية حول قضايا البيئة والارهاب والهجرة والاتفاق على تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية المشتركة وانهاء حلة التعبئة العسكرية بين البلدين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Turkey's Balkan policy in the post-cold war period (1991-2001)

Abed Shater Abdul-Rahman
Assistant Lecture, College of Political Science, Mosul university, Iraq

abstract

Balkan region occupies a significant position in the Turkish strategic perception for the reasons of geographical neighborhood and the national and religious ties. There are Turkish minorities in many Balkan states; moreover, a big percentage of the Turkey people are of Balkan's origins, in addition to the connective relations on the part of the Muslim in the Balkan toward Turkey. The end of the cold war, disassemble of the former Soviet Union, and the collapse of the communist camp erased the barrier in front of the Turkish intervention in the Balkan region. The turkey started an active policy through which it promoted its p0litical, military, and economic relations with many Balkan states.

المصادر والهوامش

١- نزار سمك، البوسنة والصراع الدامي، مركز المحروسة للبحث التدريب النشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٩,

٢- محمد محمد صالح (واخرون)، اوربا في القرن التاسع عشر، ط٢، بغداد، ١٩٨٥، ص ٢٠٩.

٣- رادوسلاف ستويانوفيتش، "البلقان في لعبة التوازن الدولي"، ترجمة نزيه الشوفي، مجلة الفكر السياسي، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، العددان ٩-١٠، دمشق، ربيع ٢٠٠٠، ص ٢٢٤.

*- تضمنت معاهدة لوزان سبعة عشر وثيقة تناولت قضايا مختلفة تتعلق بمعاهدة الصلح والمضائق ورسم الحدود بين تركيا وكل من بلغاريا واليونان، وتبادل السكان بين تركيا واليونان، وقد حضر مؤتمر لوزان الذي تمخضت عنه المعاهدة مندوبين عن بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا واليونان، وشارك مندوب من الولايات المتحدة الامريكية بصفة مراقب، انظر:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

B.J.C. Hurewitz, The Diplomacy in the Near and Middle East. VOL.11, Documentary Record (1914-1945), New York, 1972, pp. 119-127.

4- Zalmay Khalilzad (Others), The Future of Turkish- Western Relation toward a Strategic plan, Rand, Washington, 2004, p. 16.

5- نصيف جاسم علي المطلبي، موقع تركيا الجيوستراتيجي واهميته للعراق، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاداب/ جامعة بغداد، ١٩٨٦، ص ٤٩.

٦- محمد م الأررناؤط، دراسات في التاريخ الحضاري للاسلام في البلقان، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ومركز جمعية الماجد للثقافة والتراث، دبي، ١٩٩٦، ص ص ٧٦-٧٧.

٧- افراح ناثر جاسم،" توركت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة"، مجلة دراسات أقليمية، تصدر عن مركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل، العدد ٦، السنة ٣، الموصل، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص ٢٩٢.

8- Sedat Laciner, "Turkey's EU Membership's Possible Impacts on the Balkans", Turkish Weekly, p.1. Available on: www.turkishweekly.net/Comment.php.id=1777

٩- هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، التحدي الماثل امام كل من أوربا والولايات المتحدة، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص ٢٥٤.

١٠- الارناؤوط، المصدر السابق، ص ص ٨٨- ٩١.

١١- بلال شمشير، " اتراك بلغاريا وموضوع الهجرة" في دراسات حول الكيان التركي في بلغاريا، رقم ١، نشريات جمعية التاريخ التركي، سلسلة ٧٠، عدد ٨٧ ب، انقرة، ١٩٨٨، ص ٧٨.

12- C.A Macarthy (edit), Survey of International Affairs 1925, Vol 1-2, Oxford, London, 1928, p. 260.

١٣- احمد عبد الكريم نجيب، البوسنة والهرسك دراسة عامة، دار الخير، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٨١.

14- Hikmet Öksüz, "Turkey's Balkan Policy (1923-2007)", Turkish Review of Balkan Studies, Foundation for Middle East and Balkan Studies (OBIV), Istanbul, 2007/ 12, p. 146.

15- Ibid, p. 147.

١٦- كرامر، المصدر السابق، ص ٢٥٤.

١٧- انظر سلسلة المعاهدات الثنائية هذه في:

18- Arnohd Toynbee (edit), Survey of International Affairs 1934, Oxfored, London, 1935. p. 524; Eliza Campus, The Little Entente

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

and Balkan Alliance, translated from Romanian by Razdolesch, Bucuresti, 1978, pp. 76-82.

١٩- وقعت على اتفاق مونترو جميع الدول التي شاركت في مؤتمر لوزان بأستثناء ايطاليا، لمزيد من التفاصيل انظر: عادل محمد خضر، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية- السوفيتية،بغداد، ١٩٨٣، ص ص ٢٩-٣١.

20- Öksüz, Op.Cit, p. 136.

21- Ibid, p. 141.

٢٢- نزار اسماعيل عبد اللطيف، "التنافس الروسي- التركي على اقليم البلقان بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٧، بغداد، كانون الأول ٢٠٠٨، ص ١١.

٢٣- كرامر، المصدر السابق، ص ص ٢٥٤-٢٥٥.

٢٤- عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ص٢١٢- ٢١٣.

٢٥- خليل ابراهيم السامرائي، "الانعكاسات الاقليمية للحرب في البلقان"، مجلة دراسات سياسية، يصدرها بيت الحكمة، العدد ٣، السنة الاولى، بغداد، شتاء ١٩٩٩-٢٠٠٠، ص٧.

٢٦- كرامر، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

٢٧- عبد شاطر عبد الرحمن،" تفكك يوغسلافيا وانهيار مشروع صربيا الكبرى"، مجلة دراسات اقليمية، يصدرها مركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل، العدد ١٤، السنة ٥، نيسان ٢٠٠٩، ص ص ١٩٣-٢٠٣.

٢٨- المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

29- Vesna Pesic; Serbian Nationalism and the Origins of the Yugoslav Crisis, United State Institute of peace, Washington, 1996, pp. 21-22.

٣٠- عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ص ٢١٠-٢١١.

٣١- عزة جلال، كوسوفو: "جذور الصراع في البلقان"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٧، السنة الخامسة والثلاثون، القاهرة، يوليو ١٩٩٩. ص ٨٢.

٣٢- اليزابيث بوند، الجولة الأخيرة في البلقان تغيير أنظمة الحكم على الطريقة الأوربية، ترجمة ميشيل دانو، الدار العربية للعلوم والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص ٤٦- ٥٤.

33- Stephen Larrbee, and Ian O. Lesser, Turkish Foreign Policy in Age of Uncertainty, Rand, Washington, 2003, p. 94.

34- Öksüz, Op.Cit, p. 152.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٣٥- كرامر، المصدر السابق، ص ٦٠.

36- Mesut Özen," An Overview Turkey's Policy in the Balkan and Middle East In the 1990's", Turkish Review of Balkan Studies, Foundation for Middle East and Balkan Studies (OBIV), Istanbul, 2003/ 8, pp. 34-35.

37- Öksüz, Op.Cit, p. 173.

٣٨- نزار عبد اللطيف اسماعيل، معضلات العلاقات التركية- الاوربية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٠، بغداد كانون ثاني٢٠٠٥ص٨٢.

39- Öksüz, Op.Cit, pp. 175-176.

٤٠- محمد م الارناؤوط، كوسوفو ما بين الماضي والحاضر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،٢٠٠٨، ص ص ٦٥-٦٨.

41- David Anderson, The Collapse of Yugoslavia: Background and Summary, the parliamentary library, Australia, 1995, p.6.

42- Pesic, Op.Cit, p. 15.

٤٣- بوند، المصدر السابق، ص ص ١٤٦-١٥٠.

44- Öksüz, Op.Cit, p. 152.

٤٥- كرامر، المصدر السابق، ص ص ٢٦٤- ٢٦٥.

46- Khalilzad, Op.Cit, p. 17.

47- Özen, Op.Cit, pp. 36-37.

48- Öksüz, Op.Cit, pp. 176-177.

49- Özen, Op.Cit, p. 36.

50- Larrbee, and Lesser, Op.Cit, p. 95.

51- Özen, Op.Cit, p. 36.

52- Öksüz, Op.Cit, pp. 170-171.

53- Larrbee, and Lesser, Op.Cit, pp. 72-73.

٥٤- عصمت برهان الدين عبد القادر، "العلاقات التركية- اليونانية ١٨٢١-١٩٩٧" مجلة اوراق تركية معاصرة يصدرها مركز الدراسات التركية بجامعة الموصل، العدد ١٥ شتاء ٢٠٠٠، ص ص٣١-٣٤.

55- Larrbee, and Lesser, Op.Cit, p. 79.

٥٦- عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٢١٨.

57-Larrbee, and Lesser, Op.Cit, p. 79.

٥٨- عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ٢١٧.

59- Larrbee, and Lesser, Op.Cit, p. 80.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

60- Nilüfer Oral," Certain Legal Aspects 0f the Agean Sea", Turkish Review of Balkan Studies, Foundation for Middle East and Balkan Studies (OBIV), Istanbul, 2000/01. 5, pp. 70-71.

٦١- كرامر، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

62- Oral, Op.Cit, p. 71.

٦٣- كرامر، المصدر السابق، ص٢٩٠.

64- Larrbee, and Lesser, Op.Cit, p. 75.

** تم عقدهذه المهاهدة في باريس بين ايطاليا واليونان في ١٠ شباط ١٩٤٧ تخلت بموجبها ايطاليا عن جزر الدوديكانيز الاثني عشر التي كانت قد احتلتها من الدولة العثمانية سنة ١٩١١ لصالح اليونان وبموافقة تركيا شرط ان تكون منزوعة السلاح بشكل كامل، انظر:

Fuat Aksu, "Preservation Demilitarized Status of the Aegean Islands for the National Security of Turkey" Turkish Review of Balkan Studies, Foundation for Middle East and Balkan Studies (OBIV), Istanbul, 2002/03. 5, pp. 118-124.

٦٥- كرامر، المصدر السابق، ص ٢٨٥.

66- Oral, Op.Cit, p. 74.

67- Larrbee, and Lesser, Op.Cit, p. 75.

٦٨- لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الاوربي دراسة لمسيرة الانضمام، دراسات ستراتيجية، العدد١٢٠، تصدر عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص ص ٣٠-٣١.

69- Larrbee, and Lesser, Op.Cit, p. 85.

70- Xavier Bougarel, The Role of Balkan Muslims in Building a European Islam, European Policy Centre, EPC Issue paper NO. 43, 23 November 2005, p. 8. Available on: www.epc.eu/twen/pdf.

71- Sylvie Gangloff," The Weight of Islam in the Turkish Foreign Policy in the Balkan", Foundation for Middle East and Balkan Studies (OBIV), Istanbul, 2000/01. 5, pp. 92- 94.

٧٢- عبد اللطيف، المصدر السابق، ص ص ٢١٤-٢١٥.

73- Larrbee, and Lesser, Op.Cit, pp. 84-85.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com